

تقرير استهداف منزل مدني - محافظة صعدة



تقرير حقوقي يوثق جريمة قصف طيران
تحالف العدوان
منزل مدني بمنطقة منوه- مديرية قطابر-
محافظة صعدة -9 أغسطس 2016م.

منظمة انتصاف لحقوق المرأة والطفل

منظمة حقوقية تسعى لحماية المرأة والطفل من خلال مناصرة قضاياهما والدفاع عنها وتوعية المجتمع بها وتأهيلهما نفسياً ومعنوياً

1- رفع الوعي المجتمعي بحقوق المرأة والطفل كما كفلتها الشريعة الإسلامية وتضمنتها الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

2 - مناصرة قضايا المرأة والطفل حقوقياً واجتماعياً بما يكفل لهم حياة أسرية كريمة باعتبارهم الخلية الأساسية للمجتمع.

3 - رصد كافة الانتهاكات والاعتداءات الواقعة على النساء والأطفال في الحرب والسلام سواء من قبل أفراد أو هيئات حكومية أو جماعات غير حكومية أو دول معادية وإعلانها للرأي العام.

4- إعداد وإصدار التقارير الحقوقية لحالات الانتهاكات الخاصة بالمرأة والطفل.

5- تقديم الدعم النفسي اللازم للمرأة والطفل الذين يتعرضون للانتهاكات أثناء السلم والحرب.

6- الإسهام في تعزيز التنمية المستدامة.

المحتويات

4.....	مدخل
4.....	الملخص التنفيذي
4.....	المنهجية
5.....	نبذة مختصرة عن مديرية قطابر
5.....	تفاصيل مجزرة العدوان الامريكي على منطقة منوه
7.....	الإدانات المحلية
8.....	إفادات شهود عيان
8.....	وصف الانتهاك وفقاً للقانون الدولي الإنساني
9.....	التوصيات

مدخل

تعاين اليمن من حرب عدوانية من قبل تحالف العدوان ، حيث عمد إلى انتهاك حقوق المدنيين وارتكاب أبشع الجرائم بحق النساء والأطفال دون مراعاة للقيم الإنسانية والأخلاقية والتي سقط خلالها الآلاف ما بين قتيلى وجريح، وتعمد استهداف الأحياء المدنية والمدارس والمستشفيات والمساجد والمنشآت الحيوية، فمنذ بدء العدوان بتاريخ 26 مارس 2015م تمادى تحالف العدوان في ارتكابه للمجازر بحق المدنيين من النساء والأطفال وهو ما يظهر جلياً في الجريمة المرتكبة بحق المدنيين بمنطقة منوه التابعة لمديرية قطابر بمحافظة صعدة، مما أدّى إلى سقوط عدد من الضحايا ما بين قتيلى وجريح ، دون أن يميز بين هدف مدني واضح وبين الأهداف العسكرية المشروعة، وخلفت الغارات ذكرى ومأسى على مدى أعوام لم ولن ينساها أهالي منطقة منوه وخاصة أسر الضحايا.

المنهجية

يوثق التقرير الجريمة التي ارتكبها طيران تحالف العدوان بمنطقة منوه التابعة لمحافظة صعدة والتي راح ضحيتها عدد من المدنيين، وقد تحدثنا خلال هذا التقرير عن تفاصيل الجريمة وإفادات الشهود، كما تحدثنا عن الإطار القانوني للجريمة وفقاً للقوانين والمواثيق الدولية.

الملخص التنفيذي

يستند هذا التقرير إلى إحصائيات المنظمة فيما يخص تفاصيل الجريمة وعدد الضحايا، كما اعتمد على المقابلات التي أجريت مع الشهود، وتم الرجوع إلى نصوص القانون الدولية والمعاهدات والاتفاقيات من أجل توضيح الإطار القانوني للجريمة المرتكبة بحق المدنيين بمنطقة منوه.

نبذة مختصرة عن مديرية قطابر

مديرية قطابر:

هي إحدى المديريات التابعة لمحافظة صعدة، بلغ عدد سكانها 22658 نسمة حسب إحصاء عام 2004م.



مديرية قطابر

تفاصيل مجزرة تحالف العدوان على منطقة منوه

في يوم الثلاثاء بتاريخ 9 أغسطس 2016م ارتكب تحالف العدوان جريمة فضيعة بحق المدنيين، حيث استهدف طيران تحالف العدوان بعدة غارات جوية منزلاً مدنياً بمنطقة منوه التابعة لمديرية قطابر، كما استهدفت الغارات المسعفين، و أدت إلى سقوط عدد من الضحايا ما بين قتل وجريح، وأحدثت قدراً كبيراً من الدمار، وهرع أهالي المنطقة لإنقاذ وانتشال الضحايا. المنطقة لا يوجد حولها مظاهر مسلحة ولا نقاط عسكرية أو مخازن للسلاح أو معسكر أو جبهة من الجبهات المشتعلة بقربها، مما يؤكد على أن هذه الجريمة هي جريمة مكتملة الأركان، حيث تم فيها استهداف المدنيين غير المرتبطين بالحرب، كما أنهم ليسوا في موقع شبهة أو تجمع عسكري قريبهم أو مكان لتخطيط أو تقديم أي دعم للجبهات العسكرية، وكانت حصيلة الاستهداف من الضحايا كالتالي:

مقتل: 7 مدنيين بينهم 3 أطفال وامرأتين
جرح: 5 مدنيين بينهم امرأتين





الإدانات المحلية

أدانت منظمات المجتمع المدني ومنها منظمة انتصاف لحقوق المرأة والطفل الجريمة التي ارتكبت بحق منزل مدني في منطقة منوه التابعة لمديرية قطابر بمحافظة صعدة، واستنكرت الصمت الدولي والاممي المخزي وانتهاك القوانين والمواثيق الدولية والإنسانية وقوانين الحرب وغيرها من الاعراف والشرائع السماوية والرمي بها عرض الحائط، والتي تتضمن قواعد ومبادئ تهدف إلى توفير الحماية بشكل رئيسي لاطفال والنساء.

كما حملت منظمة انتصاف تحالف العدوان مسؤوليته عن كل الجرائم والانتهاكات بحق المدنيين الأبرياء، وطالبت المجتمع الدولي والمنظمات الاممية والهيئات الحقوقية والإنسانية إلى تحمل مسؤولياتهم القانونية والإنسانية تجاه الانتهاكات والمجازر البشعة التي تحدث بحق المدنيين الأمنيين من أبناء الشعب اليمني، ودعت كل أحرار العالم والشرفاء بالتحرك الفعال والإيجابي لوقف العدوان وحماية المدنيين من النساء والاطفال.

كما طالبت منظمة انتصاف الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بالقيام بواجبهم والاضطلاع بمسؤولياتهم حيال هذه الجرائم والعمل على إيقافها ورفع الحصار وتشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في جميع الجرائم المرتكبة بحق الشعب اليمني ومحاسبة كل من ثبت تورطهم في هذه الجرائم.

إفادات شهود عيان

تم الاستماع إلى شهادات بعض ممن كانوا متواجدين في مكان الاستهداف وكانت شهاداتهم جميعاً تحمل ما يسمى بالتحالف مسؤولية هذه الجريمة وأن الذي قام بهذه الجريمة هي طائرات تحالف العدوان. تحدث أحد المسعفين قائلاً: «هذه إحدى جرائم العدوان السعودي الأمريكي بحق أبناء الشعب اليمني، نتج عن هذه الجريمة مقتل سبعة أشخاص، لقد استهدفت الغارات هذه الاسرة التي كانت تعيش بأمان في منطقة قطابر وأغار عليها طيران العدوان في الصباح الباكر، لقد كانوا يتناولون وجبة الإفطار وتفاجؤوا بالغارة عليهم، وعند وصول المسعفين من الناس استهدفهم الطيران بغارة ثانية ثم ثالثة». وتحدث أحد أقارب الضحايا قائلاً: «نحن مزارعين لا حول لنا ولا قوة، وقد تفاجأنا بأول غارة على منزلنا عند الساعة الثامنة صباحاً ونحن في بيوتنا آمنين، وعند وصول الناس للإسعاف قامت الطائرات التابعة لتحالف العدوان بالقصف بغارة ثانية ثم غارة ثالثة، وقد نتج عن هذا الاستهداف حوالي سبعة قتلى وخمسة جرحى».

وصف الانتهاك وفقاً للقانون الدولي الإنساني

استهداف طائرات تحالف العدوان منزل مدني يرقى إلى جريمة حرب مكتملة الأركان، حيث وأن المنزل المستهدف بعيد عن المعسكرات والمناطق العسكرية أو جبهات القتال وهو واقع في منطقة مدنية، وكان فيه عدد من النساء والأطفال. وهذا يمثل انتهاك واضح وصريح لقوانين الحرب والقانون الدولي الإنساني والذي ينص على أنه يجب على الأطراف المتحاربة التمييز في جميع الاوقات بين الاهداف العسكرية والمدنية والامتناع عن شن الهجمات التي يتوقع أن تلحق أضراراً بالمدنيين، كما يشمل هذا القانون جميع المدنيين بالحماية دون أي تمييز ويخص بالذكر النساء والأطفال حيث أنهم يمثلون الفئات الأشد ضعفاً أثناء النزاعات المسلحة، وينص مبدأ التمييز في القانون الدولي الإنساني على أن أي اعتداء مباشر على المدنيين أو أي شيء مدني لا يعتبر فقط انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني بل يعتبر أيضاً انتهاكاً خطيراً ويمثل جرائم حرب، كما يحظر القانون الدولي الإنساني أي سلاح غير قادر على التمييز بين المدنيين / الأعيان المدنية والمقاتلين / والأعيان العسكرية. كما تؤكد المواد (27، 47) من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة (46) من لائحة اتفاقية لاهاي الرابعة والمادة (48) من البروتوكول الإضافي الأول على أن «تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين، وبين الأعيان المدنية والعسكرية».

التوصيات

١. العمل على وقف العدوان الجائر على اليمن أرضاً وإنساناً.
٢. نطالب المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة بالضغط على دول تحالف العدوان لوقف الجرائم المرتكبة بحق المدنيين وخاصة النساء والأطفال.
٣. نطالب الأمم المتحدة إلغاء قرارها شطب تحالف العدوان من قائمة قتل وتشويه الأطفال حيث وأنهم مستمرين في ارتكاب المجازر الفظيعة بحق النساء والأطفال منذ بداية العدوان وحتى يومنا هذا.
٤. ندعو كافة المنظمات والجهات الحقوقية والقانونية والإعلامية إلى رصد وتوثيق كافة الانتهاكات والجرائم المرتكبة بحق المدنيين وخاصة النساء والأطفال وكشفها للرأي العام الدولي تمهيداً لتقديم مرتكبيها للعدالة.
٥. نطالب بتشكيل لجنة تفصي حقائق مستقلة للتحقيق في هذه الجريمة و كل الجرائم والانتهاكات التي حصلت منذ بداية العدوان بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٥م وتقديم قيادة تحالف العدوان ومرتكبي الجرائم و المجازر

للمحاكم



منظمة انتصاف لحقوق المرأة والطفل Entesaf Organization for Woman and Child Rights

عنوان المنظمة: جولة سبأ

أرقام هواتف المنظمة: 778000596-778000597

روابط المنظمة:

الإيميل: info@entesaf.org

الفيسبوك: <https://www.facebook.com/EntesafOrg/>

اليوتيوب: <https://youtube.com/channel/UCTqhK7eriQWo4M2sMD4rA>

تويتر: <https://twitter.com/entesaf?s80=>

تيليجرام: <https://t.me/Entesaforg>

الموقع الإلكتروني: <https://entesaf.org>